عن الاسم وكونه مثنى او جمعا وغيرهما من وغيره
جملة شرطية وذلك بان يكون مفردا مشتقا
او جامدا او مضارعا منصرفا او جامدا
او ظرفا او مجرورا او جملة اسمية واما
دخلت لام الابتداء على المفرد لانه شبيه
بالمبتدا وعلى المضارع لمشابهته الاسم
وعلى الظرف ونحوه لانها في حكم الاسم
اذ متعلقها اما اسم او مضارع وعلى الجملة
الاسمية لانها مبتدا او خبر ولم تدخل
على الخبر المتقدم ليلا يتوالى حرفا توكيد
ولا على النفي ليلا يجمع بين متماثلين في نحو
لم ولن وحمل الباقي عليهما ولا على العامل ليعد
شبهه بالاسم ولا على الجملة الشرطية
ليلا تلتبس بالموطية قوله لا يشترط في
دخولها على الخبر عدم تقدم معموله عليه
خلافا لابن الناظم قال تعالى اذ يرجعهم
يومئذ لخبير وقد يقال ما في الاية ظرف
متوسع فيه فلا يصلح للرد على ابن الناظم
قوله لان لها الصدر قد يعارض بان هذه
الحروف ايضا لها الصدر كما تقدم والذكر
امتنع تقديم الخبر عليها قوله بين مرتبتي

لعيني

لعيني واحد فقد يقال كونها لمعنى واحد
يقتضي عدم كراهة الجمع وليس كذلك لان اكيد
اللفظي ومعلوم انه ليس بكذب واجاب يس
بان مدار التاكيد اللفظي على اعادة اللفظ
بعينه او مرادفه وذلك متفقود هنا
لامتناع الترادف قوله من حقهن الام
الى الخبر لم يحققوا ان لها عاملا وحقه
التقدم وانما لم يحققوا اللام من قولهم لهند
قائم بفتح وكسر انها التي هي بدل من هورة
ان لو زال صورة اذ فكانها شيء واحد للتاكيد
قوله لا تصحب خبر غيرها ان الخ اي لان ان المكسورة
لا تغير بدخولها على الجملة معناها ولا
حكمها بخلاف اخواتها او يقال ان ليت غيرت
الجملة من الخبرية الى التمني ولعل الى الترجي
وكانا في التشبيه ولكن صيرت الجملة لا تحتمل
الا بعض كلام وان صيرتها في تاويل المفرد
قوله بفتح الهمزة يشكل بما تقدم من انه اذا
وقعت في صدر الجملة الحالية يجب كسرها
وان لم تقترن بالواو ومثل لغير المقترن بها
بالاية الشريفة اجيب بان ما تقدم باعتبار
الغالب ورد بالتنا في بين الوجوب والغلبة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)